(٧)

ثقوب المقاطعة الرسمية و«جمل» الحكومات العربية !

أول قرار «رسمي» للجامعة العربية بمقاطعة اليهود يقول :

★ لبقاء فلسطين عربية : لا بد من مقاطعة الصهاينة .

★ ولاستمرار المقاطعة : لابد من النشر والإعلام لتشجيع الرأي العام.

★ ومن يرشد عن بضائع صهيونية مهربة .. يكافأ بنصف ثمنها .

□■□

عشرة وصايا لإغلاق ثقوب المقاطعة .. ومحاكمة من يلتزم بها !!

□■□

الحكومات العربية توافق بالإجماع على المقاطعة

ولا تصدر القوانين اللازمة لتنفيذها !!

obeikandl.com

obeikandl.com

فـــى الاسكندرية ..

وبالضبط : فى صيف ١٩٤٣ .. بدأ الحكام العرب ، مشاوراتهم «الشهيرة» من أجل إنشاء جامعة الدول العربية .

وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥..انتهت هذه المشاورات - كما نعلم - بتوقيع ميثاق الجامعة ، وإعلان قيامها .

بعدها بثمانية أشهر وعشرة أيام بالضبط .

وبالتحديد : في الثانى من ديسمبر سنة ١٩٤٥ .. أى منذ نصف قرن وأكثر .. اتخذ مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الثانية «أول قرار رسمى» بمقاطعة العرب لكل ما هو صهيونى ... حتى قبل قيام «دولة» إسرائيل .

★★★

والموضوعية : تقتضى أن نقرر هنا ، بأن مجلس جامعة الدول العربية ، منذ الساعات الأولى لبداية نشاطه .. قد أعطى اهتماماً «خاصاً» للقضية الفلسطينية بشكل عام .

لهذا كان من الطبيعى أن تقفز قضية المقاطعة العربية للكيان الصهيونى إلى رأس قائمة إهتمامات مجلس الجامعة «.. كأحد الأسلحة العربية الهامة لمقاومة الأطماع الصهيونية فى الوطن العربى»

هكذا يقول كتيب «مقاطعة إسرائيل : قواعدها وأهدافها» الصادر فى أغسطس عام ١٩٥٦ عن المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل .. والتابع طبعاً للجامعة العربية .

ونفس الكتيب يرجع هذا الاهتمام «المبكر» بقضية فلسطين إلى إدراك مجلس الجامعة العربية - وقتها !! - بمدى خطورة الخطط والبرامج العسكرية والاقتصادية الصهيونية من أجل السيطرة «.. ليس فقط علي فلسطين وحدها ، وإنما على كل المنطقة والأسواق العربية .. فضلاً عن إدراك مجلس الجامعة أيضاً ، لمدى خطورة الأضرار التى سوف تلحق بالعرب .. إذا

ما قامت الصناعات الصهيونية فى فلسطين .. بالإضافة إلى الدور الكبير لهذه الصناعات فى إقامة وتقوية الدولة اليهودية فوق الأراضى الفلسطينية المحتلة .. لذلك كان الغرض الأساسى من المقاطعة فى هذه المرحلة ، هو القضاء على الصناعة اليهودية فى فلسطين ، حتى لا يقوى الصهاينة على تحقيق غرضهم السياسى ، وهو إقامة دولة لهم فى فلسطين .. واستخدامها كقاعدة إنطلاق للسيطرة على كل الوطن العربى .. ومقدراته» .

وتمضى مطبوعات الجامعة العربية وأوراقها .. مؤكدةً أن مجلس الجامعة قد رأى فى جلسته المنعقدة فى يوم الثانى من ديسمبر سنة ١٩٤٥ .. أنه "مادام الغرض السياسى للصهاينة هو قيام الدولة اليهودية وسيطرتها على المقدرات العربية .. ومادام هذا الغرض هو هدف أعمالهم وأنشطتهم الصناعية والتجارية وغيرها فى فلسطين . ولما كان هذا الغرض الصهيونى غير قابل للتحقيق إلا باستغلال أسواق الدول العربية ، فإنه يجب على هذه الدول العربية ، أن تدافع عن نفسها ، دفاعاً لابد منه لبقاء فلسطين عربية .. ولهذا قرر مجلس الجامعة مايلى [١] :

١ – المنتجات والمصنوعات اليهودية فى فلسطين غير مرغوب فيها فى البلاد العربية ، وإباحة دخولها للبلاد العربية يساعد ، ويؤدى إلى تحقيق الأغراض السياسية للصهيونية .. وإلى أن تتغير هذه الأغراض إلى ما ليس فيه ضرر العرب يقرر مجلس جامعة الدول العربية، أن تتخذ كل دولة من دولها الإجراءات التى تناسبها ، والتى تتفق مع أصول الإدارة والتشريع فيها .. لمنع هذه المنتجات والمصنوعات الصهيونية من دخول البلاد العربية ، سواء جاءتها هذه المنتجات اليهودية من فلسطين مباشرة أو عن طريق آخر .. وكذلك مقاومة الصناعات الصهيونية بأية وسيلة ممكنة ، وتنفيذ هذا المنع قبل اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٤٦ .

٢ – يدعو مجلس الجامعة كل الشعوب العربية غير الممثلة فى مجلس الجامعة أن تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة أن تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة فى هذا القرار بأن تمنع المؤسسات والهيئات والتجار والوسطاء ، والأفراد من التعامل والتوزيع ، واستهلاك المنتجات والمصنوعات الصهيونية .

٣ – تؤلف لجنة من الدول الممثلة فى الجامعة العربية ، للتنسيق والإشراف على تنفيذ هذا القرار ودراسة ما يقدم لها أو ترتأية من الإقتراحات والوسائل ، لتحقيق غرض العرب مع دفع الخطر الصهيونى عنهم .

★★★

هذا هو حرفياً ما نص عليه «أول قرار رسمى» تصدره الجامعة العربية فى شأن المقاطعة العربية «المنظمة» لإسرائيل وإشراف الجامعة العربية على هذه المقاطعة .

---

(١) «مقاطعة إسرائيل : قواعدها وأهدافها» – المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل – صفحة (٨ ، ٩) – الجامعة العربية – دمشق – أغسطس ١٩٥٦ .

وتنفيذاً لهذا القرار : تشكلت بالفعل «اللجنة الدائمة» التى أشار إليها البند الثالث من القرار السابق .. وهى اللجنة التى تكونت من مجموع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ..وبدأت ممارسة نشاطها بالفعل فى٥ يناير سنة ١٩٤٦.. حيث قدمت كل دولة من الدول الأعضاء فى هذه اللجنة ،القرارات التى اتخذتها حكومتها، وتقضى بمقاطعة المنتجات والمصنوعات اليهودية «.. وقد اتضح من هذه القرارات - كما يقول تقرير الدورة الثانية للجامعة العربية - أن جميع دول الجامعة العربية قد وافقت بالإجماع على منع إستيراد البضائع الصهيونية، بل واتخذت أيضاً الإجراءات اللازمة لتشجيع الصناعات العربية فى فلسطين، سواء عن طريق استيراد منتجاتها أو بمدها بالمواد الأولية اللازمة.. وتسهيلاً لمهمة السلطات العربية المختصة فى تنفيذ هذه القرارات ومنعاً للتلاعب ، والتحايل، قررت اللجنة الدائمة بالاتفاق مع اللجنة العربية العليا، والغرف التجارية العربية.. قررت إنشاء مكتب دائم فى فلسطين، تكون مهمته الإرشاد عن الصناعات الصهيونية، حتى يمنع استيراد منتجاتها مع وقف تنفيذ أو تصدير المواد الأولية اللازمة لها من الدول العربية، وفى نفس الوقت، التعرف على أحوال الصناعات العربية فى فلسطين، وتحديد كيفية مساعدتها سواء عن طريق استيراد منتجاتها، أو إمدادها بالمواد الخام اللازمة».

كان هذا في الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية التى انعقدت فى يناير سنة ١٩٤٦.

★★★

وفى الدورة الثالثة ..

وتحديداً : فى مارس ١٩٤٦ .. قدمت نفس اللجنة المختصة بمتابعة تنفيذ إجراءات المقاطعة العربية للكيان الصهيونى .. قدمت إلى مجلس الجامعة - فى دورته الثالثة - تقريراً مفصلاً بالإجراءات التى اتخذتها كل من دول الجامعة ، تنفيذاً لقرار المجلس بضرورة مقاطعة الصناعات والمنتجات اليهودية .

وأشار التقرير أيضاً .. إلى ما وصفه «بالتدابير الكفيلة بسد النقص المترتب على مقاطعة البضائع اليهودية .. وذلك بأن تزيد الدول العربية ، وارداتها من الدول الأجنبية الصديقة» .. واقترح التقرير أيضاً فرض قيود شديدة على الواردات وعلى الصادرات التى قد تستفيد منها الصناعات اليهودية فى فلسطين .

★★★

وفى الدورة الرابعة ..

أى فى يونيه ١٩٤٦..قرر مجلس الجامعة العربية إنشاء «لجان للمقاطعة» فى الدول

العربية ، وفى المدن الفلسطينية لإحكام المتابعة ، وللإشراف المحلى على المقاطعة .. بحيث تكون هذه اللجان الفرعية على إتصال مباشر باللجنة الدائمة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية «وقرر أيضاً مجلس الجامعة تخصيص ٥٠٪ من قيمة البضائع المصادرة .. للمرشدين والموظفين .. تشجيعاً للإرشاد السرى عن تهريب البضائع والمنتجات اليهودية ، ومنع تصدير المواد الأولية أو المساعدة للإنتاج الصهيونى ، ومقاطعة الخدمات الصهيونية فى فلسطين ، كالبنوك ، وشركات التأمين ، ووكالات المصانع ، والبيوت التجارية ، ووسائل النقل ، ومتعهدى الأعمال والخبراء»[1]

كما رأى المجلس ضرورة أن تنتقل المقاطعة العربية لكل ما هو صهيونى ، من مرحلة المقاطعة السلبية .. إلى مرحلة المقاطعة «الإيجابية» بمعنى أن يقوم العرب سواء فى فلسطين أو فى بلاد جامعة الدول العربية ، بإنشاء صناعات عربية تحل محل الصناعات اليهودية»[2]

★★★

وفى الدورة السادسة ..

قرر مجلس الجامعة العربية فى جلسة ٢٤ مارس ١٩٤٧ «.. تكليف لجنة المقاطعة باتخاذ جميع الإجراءات التى تكفل تنفيذ مقاطعة المنتجات الصهيونية سواء كان ذلك استيراداً أم تصديراً ، أم بطريق الترانزيت» .. هكذا تقول أوراق الجامعة العربية .

★★★

وفى الدورة السابعة ..

وبالضبط : فى جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .. رفعت اللجنة الدائمة للمقاطعة إلى مجلس الجامعة العربية تقريراً مفصلاً عن أعمالها ، أستعرضت فيه مشوار المقاطعة العربية منذ بداية إشراف الجامعة العربية عليه .. أى منذ أن بدأت اللجنة نشاطها فى أول يناير ١٩٤٦ وحتى نهاية سبتمبر ١٩٤٧

★★★

ومن باب النقد الذاتى : اعترف التقرير بأن المقاطعة العربية لكل ماهو صهيونى فى هذه المحاولة الأولى للمقاطعة تحت إشراف الجامعة العربية .. لم تحقق أغراضها ولم تكتمل لها أسباب الإحكام والنجاح للأسباب الآتية :

(١) عدم تنفيذ جميع الدول العربية لقرارات المجلس بانشاء مكاتب للمقاطعة فى الدول

---

(١) «مقاطعة إسرائيل : قواعدها وأهدافها» - مصدر سابق

(٢) المقاطعة العربية والقانون الدولى - جوزيف مغيزل - سلسلة دراسات فلسطينية - صفحة (٥٨) - بيروت - فبراير ١٩٦٨

الأعضاء للإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية فى شأن المقاطعة العربية لكل ماهو صهيونى .

(٢) ركزت اللجنة الدائمة جميع جهودها فى مراقبة التصدير والاستيراد المباشر من فلسطين ، وسعت لمنع تصدير المواد الأولية العربية إلى المصانع الصهيونية وتحريم استيراد منتجاتها إلى البلاد العربية .. دون أن تنتبه إلى الثغرات العديدة التى كان العدو الصهيونى ينفذ منها .. وكأنها ثقوب خفية يجهلها العرب .

(٣) لم يكن الاستيراد والتصدير من وإلى فلسطين ممنوعاً كلياً .. خوفاً من إلحاق الضرر بعرب فلسطين الذين كانوا يؤلفون غالبية السكان .. بالإضافة إلى أن وجود القوات البريطانية فى فلسطين قد ساعد على إفشال المقاطعة وإحكامها .. وإن كان نفس هذا التقرير السرى الذى لايزال محفوظاً فى ملف الدورة السابعة لمجلس الجامعة العربية .. لم ينف تأثير المقاطعة على الصناعات اليهودية فى فلسطين برغم «عدم إحكامها» .

لهذا : وفى محاولة لسد الثغرات ، والثقوب الخفية فى ثوب المقاطعة العربية للصهاينة ، والتى قال التقرير أنها كانت سبباً فى «عدم إحكامها» .. ختمت اللجنة تقريرها المشار إليه بعدة توصيات هامة ، قالت أنها «ترمى إلى إحكام المقاطعة العربية حول الصهاينة فى فلسطين .. وتسهيل التعامل التجارى بين الدول العربية بعضها البعض» . !!

ومن فضلكم : تأملوا معى - سريعاً - هذه التوصيات .. لتتأكدوا بأنفسكم أن معظم هذه التوصيات التى أصبحت قرارات ، بعد أن وافق عليها مجلس الجامعة العربية بالإجماع منذ أكثر من خمسين عاماً مضت .. لازلنا حتى الآن فى حاجة إلى تنفيذها .. ليس طبعاً من أجل «إحكام المقاطعة» العربية التى انهارت أخيراً بفضل كامب ديفيد ، أو مدريد ، أو أوسلو وأخواتها حتى قبل أن تجلو إسرائيل عن كل الأراضى العربية .. وإنما على الأقل من أجل ما أسماه التقرير «بتسهيل التعامل التجارى بين البلاد العربية بعضها البعض» . !!

★★★

تقول التوصيات تفصيلاً :

●● أولاً : مطالبة الدول الأعضاء فى الجامعة العربية بأن تكمل كل منها ما أصدرته من قرارات وإجراءات أخرى لمنع تصدير المواد الأولية والخام لليهود فى فلسطين .

●● ثانياً : العمل على تخفيف القيود والعراقيل التى وضعت بسبب الحرب العالمية الثانية، ولاتزال سارية بحيث يكون الهدف زيادة المعاملات التجارية بين بلاد الجامعة العربية، وإحكام المقاطعة العربية لكل ما هو صهيونى .

●● ثالثاً : تسهيل إجراءات السفر والانتقال بين البلاد العربية للتجار وأصحاب المصانع ورجال البنوك والشركات إلى أن تنتهى لجنة الجوازات والجنسية بجامعة الدول العربية من وضع التسهيلات اللازمة فى هذا الصدد .

●● رابعاً : دعوة الحكومات العربية وحثها على إدخال أحدث النظم فى وسائل الانتاج وتخفيض مستوى التكاليف فى البلاد العربية ، حتى لا تترك فرقاً كبيراً فى الأسعار يغرى بتهريب البضائع اليهودية إلى البلدان العربية .. لأن اللجنة قد لاحظت أن إحدى نتائج إحكام المقاطعة فى البلاد العربية ، هى لجوء أصحاب الصناعات الصهيونية إلى ضغط مصروفاتهم.. حتى أصبحت بعض أسعار منتجاتهم ، دون مستوى أسعار السلع المماثلة لها فى البلاد العربية .. بحيث تترك مجالاً كبيراً للربح يساعد على تهريب هذه البضائع الصهيونية «الأرخص» إلى البلاد العربية . !!

●● خامساً : أن تعمل حكومات الدول الأعضاء فى الجامعة العربية على إحلال رؤوس الأموال العربية محل رؤوس الأموال الصهيونية فى فلسطين .. لإستغلال وتشغيل الصناعات المعطلة ، أو شبه المعطلة فى فلسطين . بأيدى عربية .

●● سادساً : أن تشمل المقاطعة العربية وسائل النقل أيضاً .. لأن رؤوس الأموال الصهيونية بدأت تمتد وتعمل فى صناعة النقل كشركات الملاحة والسيارات .. وغيرها .. مما أوجد مجالاً واسعاً للأيدى الصهيونية العاملة .

●● سابعاً : أن تعمل الحكومات العربية على تلافى إقدام بعض الشركات العربية إلى إسناد توكيلاتها فى فلسطين إلى الصهاينة .

●● ثامناً : أن يكون من أهم اختصاص مكاتب الإشراف على المقاطعة التى سبق لمجلس الجامعة أن وافق عليها وعلى تشكيلها مايلى :

(١) الإشراف المحلى على تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بمقاطعة المصنوعات والمنتجات اليهودية فى فلسطين ، والقرارات والتدابير التى اتخذتها أو سوف تتخذها الحكومة المحلية مستقبلاً فى هذا الشأن .

(٢) تنظيم الإتصال الدائم باللجنة الدائمة للمقاطعة فى القاهرة للتعاون وتنسيق العمل بينها .

(٣) تنظيم الإتصال بالدوائر الرسمية المختصة للإطلاع باستمرار على النتائج العملية لتطبيق القرارات والتدابير المتعلقة بالمقاطعة .

(٤) تنظيم الإتصال بالهيئات الشعبية للتعاون على توجيه الرأى العام نحو المقاطعة

العربية الكاملة لكل ماهو صهيونى .

(٥) السعى لدى الدوائر المختصة لتنظيم المساعدة الدائمة التى يمكن تقديمها لعرب فلسطين من المنتجات والمواد الأولية والمصنوعات

(٦) تدقيق جميع معاملات التصدير والاستيراد من فلسطين وإليها ، على ضوء الاستعلامات التى ينظمها المكتب والتعليمات التى تضعها الدوائر المختصة للحد من أعمال «التحايل الصهيونى» للتغلب على المقاطعة

(٧) الإتصال بالدوائر الجمركية ، وسائر السلطات المختصة للإطلاع على نتيجة مراقبة أعمال التهريب.

(٨) جمع الاحصائيات بصورة دورية وتنسيقها لمعرفة تأثير المقاطعة على الانتاج الصهيونى .

(٩) تنظيم الدعاية والنشر لكل ماله علاقة بتشجيع أعمال المقاطعة العربية الكاملة لكل ما هو صهيونى .

(١٠) وضع تقرير شهرى دورى عن أعمال المكتب وإبلاغه أولاً للجنة الدائمة للمقاطعة بالقاهرة .

★★★

هذه - بالضبط - هى "الوصايا العشرة" أو التوصيات العشرة ، التى أوصت بها اللجنة الدائمة للمقاطعة والتى تحولت إلى «قرارات ملزمة» منذ أن وافق عليها مجلس الجامعة العربية «بالإجماع» فى جلسته التى انعقدت يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧ .. أي منذ ما يقرب من خمسين عاماً مضت .

ومن يومها : أصبحنا جميعاً ملزمين بتنفيذها

لكن «الرحمة» تقتضى أن أذكركم أيضاً .. بأن من يحاول تنفيذها «حالياً» .. سوف يعرض نفسه للسجن وللإعتقال .. وسوف تقدمه حكوماتنا «الديمقراطيةجداً» للمحاكمة الفورية بتهمة «الإساءة إلى دولة صديقة هى إسرائيل وتعكير صفو العلاقات الودية بينها وبين حكامنا الأفاضل» !!

وبالذات : من يحاول أن ينفذ - مثلاً - قرار مجلس الجامعة العربية الذى يلزمنا جميعاً ، أفراداً وحكومات «بتنظيم الاتصال مع الهيئات الشعبية للتعاون معها على توجيه الرأى العام نحو المقاطعة العربية الكاملة لكل ما هو صهيونى» .. أو ذلك القرار الذى يطالبنا أيضاً «بتنظيم الدعاية والنشر لكل ما له علاقة بتشجيع أعمال المقاطعة العربية

الكاملة للكيان الصهيونى» .

مثل هذه القرارات : برغم أنها صادرة عن مجلس الجامعة العربية بالإجماع .. ها أنا أذكركم للمرة الألف - وقد أعذر من أنذر !! - بأن من تأخذه «النخوة» العربية منكم .. ويحاول تنفيذها فى بلداننا «الديمقراطية جداً» سوف يتعرض للسجن والإعتقال .. وسوف يحاكم فوراً باسم الديمقراطية ، وباسم الخروج على الشرعية .. شرعية أوسلو وأخواتها طبعاً - التى أطاحت وانتهكت علنا شرعية كل المواثيق والتعهدات العربية - العربية .. وأطاحات أكثر بشرعية ميثاق الجامعة العربية نفسه ، وشرعية الحفاظ على أمن الوطن ، وأمن المواطن العربى من الخطر الصهيونى .. الذى لا تخطئه إلا أعين الجواسيس والسماسرة .

وسبحان مغير الأحوال ..

سبحانه رب الحكام العرب ، المسمى «بالبيت الأبيض» إسماً .. الأسود فعلاً .. فبفضله .. وبفضل عصاه «الغليظة» .. وبفضل اتفاقيات كامب ديفيد ، وكامب مدريد .. وكامب أوسلو .. وكامب غزه ، وكامب اريحا ، وكامب عمان ، والدار البيضاء ، ووادى عربة .. وكل الكامبات السابقة واللاحقة .. تغير كل شئ .. وأصبحت مقاطعة الصهاينة «جريمة» .. وأصبحت الدعوة لهذه المقاطعة .. تستوجب المحاكمة أمام محاكم «أمن الدولة العليا» . !!!!

◆❑◆